مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 04 العدد 01 – جوان 2021

تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي كآلية لتعزيز التجارة الخارجية

Activation of Maghrebian Economic Integration: A Tool For Strengthening Foreign Trade

د. ولد حام الطالب مصطفى

[1] كلية العلوم القانونية والاقتصادية – جامعة نواكشوط العصرية (موريتانيا)،

ouldham1@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/10 تاريخ القبول: 2021/06/08

ملخص:

تتسم المنطقة المغاربية بانخفاض درجة الاندماج التجاري والمالي مقارنة بنظيراتها من التكتلات الاقتصادية الأخرى.

تهدف هذه الورقة إلى تحليل مقومات التكامل بين بلدان المغرب العربي كمدخل لتوسيع نطاق التجارة المغاربية البينية والعالمية. ومن خلال استخدام المنهج الوصفي تم التوصل إلى أن تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي يمثل الآلية المناسبة لتعزيز التجارة الخارجية، وأنه من أجل ذلك يتعين اتخاذ جملة من التدابير أبرزها تنسيق السياسات الاقتصادية والتشريعات وإقامة المؤسسات المشتركة.

كلمات مفتاحية: التكامل الاقتصادي المغاربي، التجارة الخارجية، التجارة المغاربية البينية

تصنيف JEL: A11, A13, F02, F15, F31, P33

Abstract:

The Arab Maghreb area is characterized by a low degree of trade and financial integration compared to similar economic groupings.

This article attempts to analyze the integration potential of the Arab Maghreb countries as a starting point for expanding the scope of intra-Maghreb trade and with the rest of the world.

Through a descriptive approach, this article concludes that the activation of the Maghreb economic integration represents the appropriate tool for the strengthening of foreign trade, and that to this effect, it is necessary to take a certain number of measures, the most important of which are: the coordination of economic policies, the harmonization of regulations and the revitalization of common institutional bodies.

Keywords : Maghreb Economic Integration, Foreign Trade, Intra-Maghreb Irade

Jel Classification Codes : A11, A13, F02, F15, F31, P33

مقدمة:

منذ منتصف ثمانينيات القرن المنصرم عمدت العديد من بلدان العالم إلى الانضواء في تكتلات إقليمية من أجل تحقيق نوع من التشابك والاندماج بين اقتصاداتها وتعزيز دورها في التجارة الدولية وزيادة جاذبيتها لتدفقات رؤوس الاموال. وكان من شأن بروز العديد من التكتلات العملاقة أن أدى إلى إضعاف القدرة التنافسية والتفاوضية للدول منفردة وحتى التكتلات ذات الاوزان الضعيفة.

وقد شجع بروز التكتلات الاقتصادية الاقليمية إلى تحرك بلدان المغرب العربي الخمس (الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا وليبيا) لإنشاء اتحاد المغرب العربي في السابع من فبراير 1989 من أجل تنسيق وتوحيد الجهود لإنشاء فضاء اقتصادي منافس. وإرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي لمواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية. وذلك بناء على أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي للاتحاد وتنوع وثراء بيئته الطبيعية، وما يحتضنه من موارد بشرية ومادية هائلة، بالإضافة إلى ما تتقاسمه بلدانه من خصائص مشجعة على تحقيق التكامل الاقتصادي مثل مقومات الدين واللغة والتاريخ، يؤهله لأن يصبح تكتلا اقتصاديا إقليميا منافسا.

يمكن أن يشكل التكامل الاقتصادي الاقليمي فرصة هامة للاستفادة من المقومات الاقتصادية للدول المنضوية في إطاره، والتغلب على أهم التحديات التي تواجهها الدول منفردة. وبالرغم من الدور الحيوي للتجارة الخارجية في بلدان المغرب العربي فان توزيعها الجغرافي يظهر ضعف التجارة البينية واعتمادها على الدول الصناعية المتقدمة خاصة دول الاتحاد الاوروبي كمصدر للواردات وسوقا للصادرات.

إشكالية الدراسة: بالرغم من امتلاك المنطقة المغاربية للعديد من المقومات الكفيلة بدفع المسار التكاملي قدما، فإن المستوى الضعيف للتجارة المغاربية البينية والعالمية يعكس محدودية الاندماج التجاري لهذه المنطقة مقارنة بنظيراتها من التكتلات الاقتصادية الاخرى.

تحاول هذه الورقة الاجابة على السؤال المحوري التالي: هل يشكل التكامل الاقتصادي المغاربي آلية مناسبة لتعزيز التجارة الخارجية في بلدان المغرب العربي؟

الأسئلة الفرعية:

- هل يمتلك اتحاد المغرب العربي من مقومات التكامل ما يجعله قادرا على تشكيل تكتل اقتصادي إقليمي منافس؟
- ماهي أهم سمات وملامح التجارة الخارجية لبلدان المغرب العربي؟
- ما هو موقع بلدان اتحاد المغرب العربي بين نظيراتها من الجماعات الاقتصادية الاقليمية؟

- ماهي الآثار الايجابية لتفعيل التكامل المغاربي؟

أية إجراءات يتعين القيام بها لتفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي سبيلا لتعزيز قطاع التجارة الخارجية؟

فرضيات الدراسة:

- تتوفر بلدان المغرب العربي على الخصائص والمقومات الكفيلة بإنشاء تكتل اقتصادي إقليمي منافس.
- يشكل تنسيق السياسات وإقامة المؤسسات المغاربية آلية لتعزيز التجارة الخارجية.

هدف الدراسة والمنهج المتبع:

تهدف هذه الورقة إلى تحليل مقومات التكامل المغاربي كمدخل لتوسيع نطاق التجارة المغاربية البينية والعالمية. وتحقيقا للهدف المنشود من الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الذي يتناسب وطبيعة الموضوع. وقد تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الخمسة التالية:

أولا: اتحاد المغرب العربي: مقومات التكامل

يتكون اتحاد المغرب العربي الذي أنشأ في السابع من فبراير 1989، من 5 بلدان مستقلة (الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا وليبيا) متواصلة الجوار متمايزة في الأنظمة الدستورية وفي التوجهات السياسية والاقتصادية ومتفاوتة في الزاد من الموارد الطبيعية (مصطفى الفلالي، 1989، ص 20) [1]. وهو يهدف ككيان إلى تنسيق وتوحيد الجهود من أجل إرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي ومواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية.

فهل يمتلك اتحاد المغرب العربي فعلا من مقومات التكامل ما يجعله قادرا على تشكيل تكتل اقتصادي إقليمي منافس؟

وفقا لنموذج الجاذبية الذي تم وضعه من قبل الاقتصادي الهولندي تينبرغن فإن أهم المتغيرات المفسرة للتدفقات التجارية والاستثمارية هي المسافة والجوار وحجم السوق وعوامل التشابه التي تربط الدول مثل اللغة والتاريخ (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2009، ص 02) [2] وقد وجد أن تكاليف المعلومات تزداد مع المسافة، وأن التعاملات التجارية تعزز قنوات العرض والطلب التي تحفز على الاستثمار. وبالتالي فإن عوامل التشابه تعزز التجارة والاستثمار لأنها تعزز التحيز في قرارات الاستثمار (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2009، ص 07).[3]

وإذا نظرنا إلى وضعية بلدان اتحاد المغرب العربي فإننا نجد أنها تتقاسم العديد من الخصائص المشجعة على تحقيق التكامل الاقتصادي. فبالإضافة إلى مقومات الدين واللغة والتاريخ المشترك

تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي، كما تتميز أيضا بتنوع وثراء بيئتها الطبيعية، وتحتضن موارد بشرية ومادية معتبرة. وهو ما يوفر قاعدة متعددة من الموارد من شأنها العمل على دفع المسار التكاملي. نستعرض في النقاط التالية أبرز مقدرات هذا الاتحاد وأهم مقومات تكامله:

1-الموقع والمساحة:

يمتد اتحاد المغرب العربي من الغرب إلى الشرق بين خطي طول °17 غربا و°25 شرقا، ومن الجنوب إلى الشمال بين خطي العرض °15 شمالا و°37 جنوبا (صبيحة بخوش، 2010، ص 76) [4]. وهو يشكل كتلة جغرافية لا توجد بينها حواجز طبيعية فاصلة، تغطي مساحة تقدر ب 6.054.354 كم^2 أي حوالي 42% من مساحة الوطن العربي. كما تتمي هذه البلدان أيضا بكونها أقرب أجزاء إفريقيا اتصالا بأوروبا الشيء الذي يؤهله لان يكون حلقة وصل بين أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء.

أما من حيث التضاريس فإن منطقة المغرب العربي تحوي مناطق صحراوية مترامية الأطراف تمتد على ما يزيد عن 4000 كم وواجهة بحرية على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي على التوالي 4100 كم و2600 كم (صبيحة بخوش، 2010، ص 77) [5]، ويتميز مناخ هذه البلدان بالتنوع، ففي الشمال يسود مناخ البحر الأبيض المتوسط بينما يتميز الجنوب بمناخه الصحراوي.

2-حجم السوق:

تتسم بلدان المغرب العربي بتباين شديد في حجم السكان، وعدم تجانس في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية تجلى في اختلاف مستويات دخل الفرد.

أ- حجم السكان:

تتوفر منطقة المغرب العربي على طاقات بشرية هائلة يمكن تحويلها إلى عامل تنمية حقيقي إذا أحسن استغلالها. فوفقا لإحصاءات عام 2019 بلغ عدد السكان أكثر من 100 مليون نسمة (صندوق النقد العربي، 2020، ص 291)[6]، مع تباين واضح في مجموع السكان من بلد لآخر. فبينما يمثل الجزائريون أكثر من 40% من حجم الكتلة السكانية المغاربية، نجد أن الموريتانيين يشكلون فقط حوالي 3,8%.

الجدول (01): عدد سكان بلدان المغرب العربي (سنة 2019) ونسبهم في الفئات العمرية (سنة 2018)

البلد	عدد السكان (بالآلاف)	النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة %		
		أقل من 15 سنة	15-65 سنة	أكثر من 65 سنة
تونس	11.722	24	68	8
الجزائر	43.449	29,6	64,2	6.2
ليبيا	6.777	28.2	67.5	4.3
المغرب	35.587	27,4	65.9	6,7
موريتانيا	4.077	39.9	57	3.1

من إعداد الباحث بناء على إحصائيات: صندوق النقد العربي الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2020)، ص ص 291-292.

وإذا ما نظرنا إلى التركيب العمري للسكان الذي يعتبر أحد أهم المتغيرات السكانية بسبب تأثيره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإنه يمكن ملاحظة ما يلي:

- الارتفاع النسبي في النسبة المئوية للسكان من الفئة العمرية دون 15 سنة حيث تناهز في المتوسط 30%، الشيء الذي يعني ارتفاع نسبة صغار السن المعالين من مجموع السكان، رغم التباين الواضح بين البلدان المغاربية 39.9 % في موريتانيا، 24% في تونس.
- الانخفاض الشديد في النسبة المئوية للسكان من الفئة العمرية 65 سنة فأكثر حيث تمثل في المتوسط حوالي% 5 فقط.
- الارتفاع الكبير في نسبة السكان من الفئة العمرية 15-65 سنة إلى مجمل الكتلة السكانية وهي الفئة المنتجة في المجتمع حيث يقع على عاتقها عبء إعالة الفئتين العمريتين الباقيتين، فقد وصلت نسبتها في المتوسط إلى حوالي 65% ، مع حصول اختلاف بين بلدان المنطقة ، فقد تخطت حاجز الـ60% في الجزائر وتونس والمغرب وليبيا بينما لم تتعد حوالي 57% في موريتانيا (صندوق النقد العربي، 2020، ص 292) [7]، وهذا الارتفاع الكبير في نسبة السكان النشطين الذين يمكن استغلالهم في النشاط الاقتصادي رغم أهميته الكبيرة، يشكل ضغطا كبيرا على سوق العمل، يجعل البلدان المغاربية مطالبة بالعمل على الاستفادة القصوى من طاقات وإمكانات القوى العاملة

لتحقيق زيادة وفيرة في الإنتاج وذلك من خلال سياسات ناجعة من شأنها زيادة الطاقة الاستيعابية وخلق فرص عمل حقيقية.

ب- الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية:

بلغ الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية لبلدان المغرب العربي سنة 2019 حوالي 379640 مليون دولار. وخلال الفترة (2000-2010) عرف قفزة نوعية حيث انتقل من نحو 150825 مليون دولار 2000 عام إلى 371457 مليون دولار سنة 2010 بفعل الطفرة النفطية. وبسبب تراجع اسعار النفط عالميا من جهة، وانخفاض الانتاج النفطي في ليبيا نتيجة الاوضاع الداخلية غير المواتية عرف الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية تذبذبا واضحا خلال السنوات اللاحقة.

الشكل (1): تطور الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق الجارية لبلدا ن المغرب العربي خلال الفترة (2000-2019)

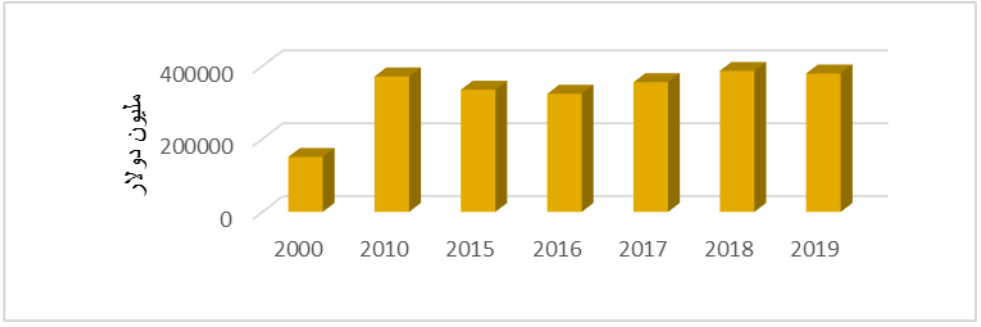

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات صندوق النقد العربي الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، ص 283. و2020، ص 285.

ويتضح من الشكل السابق مدى ارتباط الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المغاربية بالتغيرات الحاصلة في أسعار المواد الأولية في الاسواق العالمية، فكلما تراجعت هذه الاخيرة كلما أدى ذلك إلى تباطؤ الناتج المحلي الاجمالي في هذه البلدان. هذا بالإضافة طبعا لمدى استقرار الوضعية الاقتصادية للشركاء التجاريين.

ج- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

باستثناء موريتانيا التي تنتمي إلى قائمة البلدان الاقل نموا والتي بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فيها سنة 2019 حوالي 1804 دولار، فإن باقي بلدان اتحاد المغرب العربي تصنف ضمن الدول ذات الدخل المتوسط. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

بالأسعار الجارية لبلدان المغرب العربي مجتمعة سنة 2019 حوالي 3772 دولار. ويوضح الشكل (2) أنه تراجع منذ 2010 عن المستوى القياسي الذي وصل إليه والبالغ زهاء 4336 دولار. وقد سجلت ليبيا التراجع الأكبر متأثرة بالأوضاع الداخلية غير المواتية. فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج الخام فيها من 8850 دولار سنة 2010 إلى نحو 1845 دولار سنة 2016. كما انخفض أيضا في الجزائر بفعل التراجع المسجل في أسعار النفط.

الشكل (2): تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في بلدا ن المغرب العربي خلال الفترة (2000-2019)

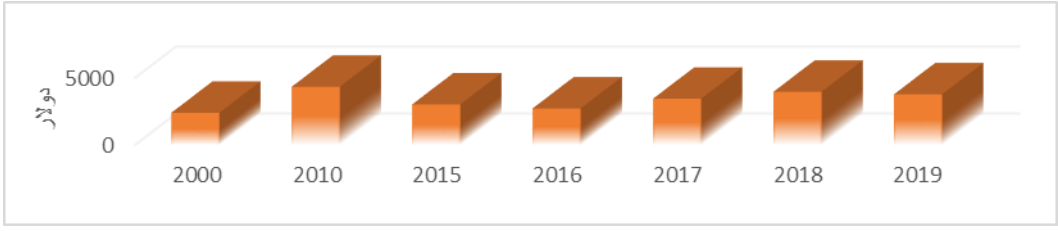

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات صندوق النقد العربي الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017 و2010.

3-الموارد الطبيعية:

تضم الأراضي المغاربية في باطنها ثروة معدنية وفيرة ومتنوعة واحتياطيا هائلا في مجال النفط والغاز، ولم يتسع المسح الجيولوجي حتى الآن ليشمل إقليم المغرب العربي ككل، لذا فإن معظم هذه الثروة لا يزال مجهولا، كما أن أغلب ما يستغل منها يصدر في صورته الخام إلى الدول الصناعية (ضآلة القيمة المضافة)، ومن ضمن الثروات التي تزخر بها منطقة المغرب العربي الذهب والحديد والنحاس والفوسفات وغيرها من المعادن التي تتوزع بين مختلف بلدان المغرب العربي.

تمتلك الجزائر وليبيا النصيب الأوفر من المخزون الاحتياطي المؤكد من النفط (على التوالي 12,9و101,5 مليار برميل) وكذلك الغاز الطبيعي، بينما لا تملك تونس وموريتانيا من هذا المخزون إلا القليل. في حين تتفوق ليبيا وموريتانيا بامتلاكهما أكبر احتياطي في مجال الحديد. وهو ما يعكس التباين الحاصل في توزيع الثروات حسب الدول.

ورغم المزايا العديدة التي تنطوي عليها وفرة الموارد الطبيعية في البلدان المغاربية والتي من شأنها أن تزيد من فرص تنوع الانتاج، فان الاعتماد المفرط عليها دفع بالعديد من هذه البلدان إلى إهمال تطبيق سياسات التنويع الاقتصادي. الامر الذي جعل اقتصاداتها تتسم بدرجة عالية من التركيز في هياكل الانتاج والتصدير.

ثانيا: واقع التجارة الخارجية في بلدان المغرب العربي

بالرغم من الدور الحيوي للتجارة الخارجية في بلدان المغرب العربي فان وزنها في التجارة العالمية كتكتل لا يعكس هذه الاهمية. ويبرز التركيب السلعي لهذه البلدان أنها تعتمد بالأساس على المواد الاولية باستثناء المغرب وتونس اللتان تبديان نمطا تصديريا أكثر تنوعا. كما يعكس التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية أيضا ضعف التجارة البينية ومدى الاعتماد على الدول الصناعية المتقدمة خاصة دول الاتحاد الاوروبي كمصدر للواردات وسوقا للصادرات. وهو ما جعلها عرضة لمخاطر تقلب أسعار هذه السلع في الاسواق العالمية

1- **تطور حجم التجارة الخارجية في بلدان المغرب العربي:** تطور حجم التجارة الخارجية على نحو هائل خلال السنوات القليلة الماضية، غير أن وزنها لايزال ضئيلا مقارنة بارتفاع حصة المبادلات التجارية وانفتاحها على العالم الخارجي. وقد بلغ حجم صادرات السلع والخدمات للبلدان المغاربية سنة 2017 حوالي 118648 مليون دولار، بينما بلغت وارداتها في نفس السنة ما يناهز 154125 مليون دولار.

الشكل (3): حجم الصادرات والواردات السلعية الاجمالية في البلدان المغاربية سنة 2017

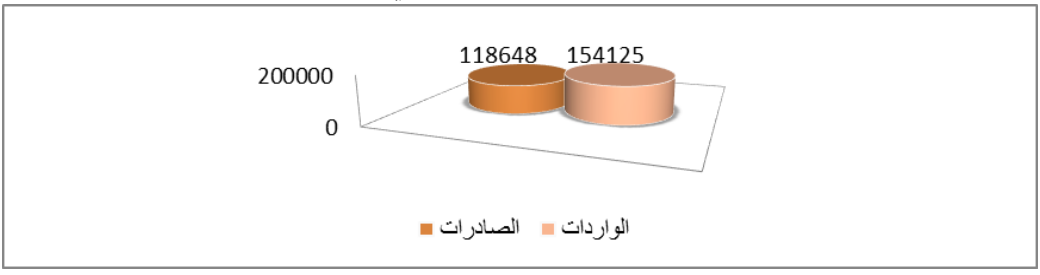

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بينات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2019، العدد 1.

وعلى مستوى البلدان المغاربية فرادى فإننا نجد تفاوتا كبيرا في مساهمة هذه البلدان في التجارة الخارجية حيث بلغت قيمة صادرات الجزائر من السلع والخدمات سنة 2017 حوالي 38193 مليون دولار، بينما لم تتعد قيمتها في موريتانيا 1889 مليون دولار نفس السنة. كما يلاحظ أيضا أن نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع والخدمات كانت بالمجمل إيجابية. وتجاوزت على العموم حاجز ال 50 في المائة. مع تفاوت في معدل التغطية حسب البلدان.

الشكل (4): حجم الصادرات والواردات السلعية في البلدان المغاربية سنة 2017

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بينات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2019)، عدد1

2- هيكل التجارة الخارجية للبلدان المغاربية: على غرار بقية البلدان النامية يرتبط الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في البلدان المغرب العربي بالتغيرات في الهيكل الانتاجي وكذلك تغيرات الاسعار في الاسواق العالمية التي تؤثر بدورها على الاهمية النسبية لهذه السلع في الهيكل السلعي للتجارة الدولية.

الشكل (5): هيكل الصادرات السلعية الاجمالية للبلدان المغاربية سنة 2017

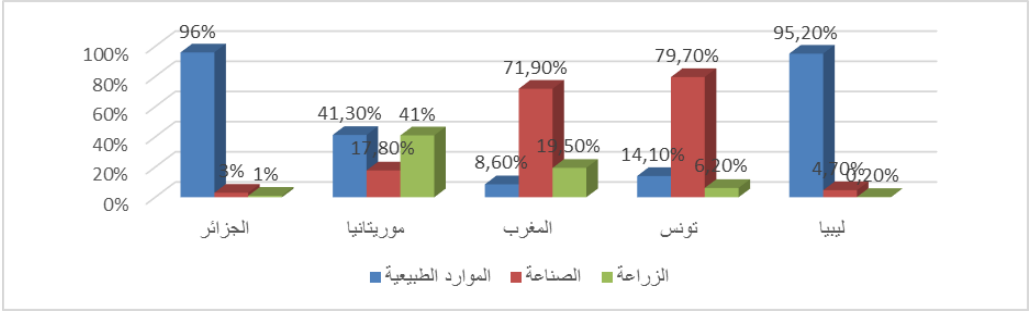

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بينات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات(2019)، العدد 1.

يظهر الشكل السابق هيكل الصادرات السلعية في البلدان المغاربية، حيث يبين أنها تتركز أساسا في الموارد الطبيعية والصناعة. وتعكس حصة الصادرات الصناعية شبه المرتفعة زيادة في نسبة السلع التحويلية مقارنة بالسلع الزراعية. وتبرز شدة التركز بشكل أكبر إذا ما نظرنا إلى الدول بشكل منفرد حيث تساهم الصادرات النفطية في ليبيا بنسبة 95%. وفي الجزائر بنسبة 96%. وبالمقابل فقد استطاعت دول مثل تونس والمغرب أن ترفع من حصتها في السلع الصناعية التحويلية التي تعتبر إجمالا كثيفة العمال وتتطلب مستوى منخفضا من التكنولوجيا.

3- **التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان المغاربية:** يعكس التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المغاربية مدى اعتمادها على الدول الصناعية المتقدمة في التصدير والاستيراد خاصة دول الاتحاد الاوروبي بحكم الموقع الجغرافي والعلاقة الاستعمارية التاريخية. وهو ما يجعلها في ظل عدم مرونة هياكلها الانتاجية تئن تحت رحمة التغيرات الدولية للأسعار من جهة، وكذلك الوضعية الاقتصادية لدول الاتحاد الاوربي والتغيرات في أسعار الاورو ومن جهة أخرى. خاصة وأن الارتفاع المستمر لأسعار الواردات يعمق اختلال الموازين التجارية لهذه البلدان.

جدول (2) يوضح أهم الشركاء التجاريين لبلدان المغرب العربي سنة 2018

البلد	أهم 5 دول تصدر السلع إلى البلد	أهم 5 دول تستورد السلع من البلد
تونس	إيطاليا –فرنسا– ألمانيا– الصين– اسبانيا	فرنسا– إيطاليا– ألمانيا– اسبانيا – الولايات المتحدة الامريكية
الجزائر	الصين – فرنسا – روسيا – اسبانيا – إيطاليا	إيطاليا – إسبانيا –فرنسا – الولايات المتحدة الامريكية– ابريطانيا
موريتانيا	الصين – فرنسا –المغرب –اسبانيا –تركيا	الصين– اسبانيا –سويسرا – اليابان – كوتديفوار
المغرب	إسبانيا– فرنسا– الصين – الامارات – ألمانيا	إسبانيا– فرنسا– الولايات المتحدة– ألمانيا– إيطاليا
ليبيا	تركيا – الامارات– الصين – إيطاليا– اسبانيا	إيطاليا –الصين– المانيا– إسبانيا– فرنسا

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بينات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2019)، العدد1

4- التجارة المغاربية –البينية

تظهر البيانات المتوفرة تظهر البيانات المتوفرة أن حجم التجارة المغاربية –البينية ضعيف. حيث لا تتجاوز حصة التدفقات البينية المغاربية من الصادرات 3% وهذه النسبة تبقى أيضا ضعيفة إذا ما تمت مقارنتها بالتكتلات الاقتصادية الاخرى كما هو موضح في الشكل (6). ويمكن تفسير ذلك بمحدودية وعدم تنوع القاعدة الانتاجية بشكل يسمح بتكامل المنتجات. وكذلك عدم اتساق التشريعات والقواعد التنظيمية والسياسات وإقامة وتفعيل المؤسسات التكاملية المشتركة.

الشكل :(6) يوضح حصة التدفقات البينية الاقليمية من الصادرات

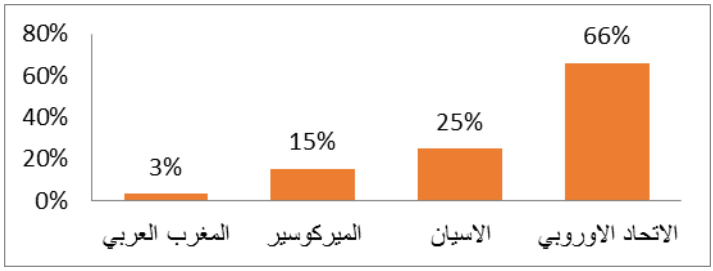

FMI, « Comment libérer le potentiel des investissements directs étrangers au Maghreb ?

ثالثا: أداء التكامل المغاربي: محاولة للتقييم

لقدد عرفت بلدان المغرب العربي منذ العام 2005 العديد من التدابير والاجراءات الرامية إلى تسريع وتيرة التكامل الاقليمي، تجلت في تنظيم خمس مؤتمرات إقليمية رفيعة المستوى (خلال الفترة 2005-2013) بمساعدة صندوق النقد الدولي لوضع خطط عمل من شأنها تعميق التكامل المغاربي.

جرى المؤتمر الاول في الجزائر سنة 2005 وركز عل موضوع تسهيل التبادل التجاري البيني. أما المؤتمر الثاني فقد عقد في الرباط في العام الموالي وكرس لموضوع إصلاح القطاع المالي والاندماج المالي المغاربي. وفي سنة 2007 عقد المؤتمر الثالث في تونس وتناول إشكالية النهوض بالقطاع الخاص. فيما دار المؤتمر الرابع في طرابلس 2008 وبحث مستقبل المشاريع المغاربية المشتركة. المؤتمر الخامس احتضنته نواكشوط عام 2013 وتناول موضوع الاستثمارات البينية والاستثمارات الخارجية المباشرة (أعمر طهاري، 2013، ص ص 03-22)[8].

وبما أن مستوى التكامل يقاس بالتطور الحاصل في مستوى التعاون في التجارة والاستثمار فما هو موقع بلدان اتحاد المغرب العربي بين نظيراتها من الجماعات الاقتصادية الاقليمية؟

وفقا لدليل التكامل الافريقي الذي أطلقه الاتحاد الافريقي بالتعاون مع بنك التنمية الافريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، والذي يقيس مدى التنوع في جهود التكامل وفق خمسة أبعاد مختلفة (التكامل التجاري، البنية التحتية الاقليمية، التكامل الانتاجي، حرية انتقال الاشخاص، التكامل المالي والاقتصادي الكلي).(كارلوس لوبيز ، 2016 ، ص 19)[9] ، فإن موقع بلدان اتحاد المغرب العربي بين نظيراتها من الجماعات الاقتصادية الاقليمية في إفريقيا لا يعكس المقدرات المغاربية

ومقومات التكامل التي تمتلكها. حيث يظهر المقياس الذي يتراوح بين لا تكامل على الاطلاق والتكامل التام في كل الابعاد أن أداء التكامل المغاربي لم يتجاوز 0,459وفق مقياس من 0إلى 1.

الشكل (7): أداء التكامل الاقتصادي المغاربي مقارنة ببعض الجماعات الاقتصادية الاقليمية في إفريقيا

المصدر: كارلوس لوبيز، (2016) التقدم ببطء نحو التكامل، مجلة التمويل والتنمية، العدد53، يونيو، صندوق النقد الدولي, ص 20.

لقد أظهرت مؤشرات التجارة البينية المغاربية وكذلك التدفقات الرأسمالية أن التقدم باتجاه التكامل المغاربي كان محدودا. وأن مستوى اندماج هذه البلدان كان أقل بكثير من تكتلات في قارات مختلفة من العالم في وضعية اقتصادية مماثلة، بل وحتى أسوأ من المستوى الاقتصادي والاجتماعي كما هو الحال في العديد من التجمعات الاقتصادية الاقليمية في إفريقيا. فما الذي يفسر المستوى الضعيف من الاندماج التجاري والمالي بين البلدان المغاربية؟

إن مستوى الاندماج التجاري والمالي الضعيف بين البلدان المغاربية يمكن أن يعزى إلى عوامل سياسية واجتماعية –اقتصادية (المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، البنك الافريقي للتنمية، 2019 ، ص 4).[10] ويتجلى ذلك تحديدا في جملة من الامور أبرزها: غياب القناعة السياسية بأهمية الاندماج وافتقاد آلية لمتابعة وتنفيذ خطط العمل المختلفة التي أفضت إليها المؤتمرات السابقة، وتعدد الاتفاقيات الثنائية والاقليمية ومتعددة الاطراف وكذلك والتوترات الامنية والاجتماعية التي أعقبت الربيع العربي .

ويبقى رفع التحديات التي تعترض تعميق الاندماج المغاربي رهينا بتعزيز التكامل الاقتصادي الاقليمي الذي يمكن أن يسمح بالاستفادة المثلى من المقومات الاقتصادية الهائلة التي تزخر بها البلدان المغاربية.

رابعا: تعميق التكامل المغاربي: الآثار الايجابية

يلعب تحرير المعاملات التجارية دورا هاما في ربط الاقتصادات والمجتمعات. ويسمح التكامل الاقتصادي الاقليمي بتوفير العديد من المزايا على صعيد التجارة الخارجية والاستثمار الاجنبي المباشر. فقد بين تقرير منظمة التجارة العالمية لعام 2007 أن الاتفاقيات التجارية الاقليمية تساهم بتحرير التجارة لجميع الاطراف في الاجل الطويل (أحمد الكواز، 2010، ص 13)[11]. كما تشير الأدبيات الاقتصادية النظرية إلى أن التكتلات الاقتصادية الاقليمية توفر حافزا للاستثمارات الاجنبية على التدفق إلى الوحدات الداخلة في التكتل لتجنب حواجز التجارة التي تفرض على المنتجات من خارج التكتل الاقتصادي (محمد محمد مصطفى البنا، 2004، ص 27)[12]. فضلا عما توفره هذه التكتلات أيضا من مزايا تتمثل في اتساع حجم السوق ونموه (محمد محمد البنا، 2005، ص 146) [13].

ويسمح التكامل الاقتصادي الاقليمي بتوفير العديد من المزايا التي تساعد في التغلب على أهم التحديات التي تواجهها الدول منفردة كمشكل ضيق السوق تنويع القاعدة الانتاجية والتصديرية.

أ- **توسيع نطاق السوق:** يسمح التكامل بتوسيع نطاق السوق أمام المبادلات بين الدول الاعضاء. فعندما تتاح للشركات سوق أكبر يكون بوسعها الاستفادة من وفورات الحجم التي تعمل على تخفيض التكاليف وتنويع المنتجات (صندوق النقد العربي، 2006، ص 33).[14]

ب- **تنويع القاعدة الانتاجية والتصديرية:** لقد أدى اتباع السياسات الإحلالية من طرف دول العالم المختلفة إلى تقليص مجال التنويع في النشاط الاقتصادي ومنع تطور المبادلات التجارية خاصة في السلع الوسيطة والتامة الصنع (صندوق النقد العربي، 2006، ص 62).[15] ومن شأن تنحية الحواجز في إطار السوق الواحدة العمل إزالة الاحتكارات في هياكل التنظيم الصناعي، وبالتالي العمل تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق مستوى من التنوع في هيكل الانتاج وتوسيع القاعدة التصديرية وخلق فرص العمل.

ج-**تعزيز القدرة التفاوضية وخفض التوترات السياسية على الحدود:** يسمح الدخول في اتفاقيات تكامل عميقة من تعزيز القوة التفاوضية مع التكتلات الاخرى (على غرار اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي)، والسماح بخفض التوترات السياسية على الحدود وهوما يعمل بالتالي على تخفيف مخاطر الاستثمار.

د-صمام أمان أمام تصاعد موجات الحمائية: حيث يسمح تعزيز التكامل بتعويض الخسائر والتأثيرات السلبية الناشئة عن التوترات التجارية العالمية. من خلال القيام بمعاملات تجارية إضافية داخل دول التكتل (صندوق النقد الدولي، 2018، ص02).[16]

ووفقا لما سبق فان تعزيز التكامل الاقليمي يعد على درجة كبيرة من الاهمية من أجل الاستفادة المثلى من المقومات الاقتصادية للدول المنضوية في إطاره والتغلب على التحديات التي تواجهها الدول منفردة من قبيل ضيق حجم السوق وغياب التنويع في الانتاج والتصدير.

وبالتالي فإن انفتاح المنطقة المغاربية على نفسها من خلال إزالة الحواجز أمام التجارة البينية وفتح الباب أمام تدفق حركة رؤوس الاموال بحرية أكبر وتنسيق الجهود المشتركة للتجارة والاستثمار يمكن أن يزيد من فرص تنوع القواعد الاقتصادية وصلابتها وتنويع النسيج الصناعي والاستفادة من وفورات الحجم لسوق تضم أكثر من 100مليون مستهلك. لكن أية إجراءات يتعين القيام بها لتفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي حتى يعمل على تعزيز التجارة الخارجية؟

خامسا: الاجراءات العملية لتفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي

إذا كان الاقتصاديون تقليديا يحصرون مفهوم التكامل الاقتصادي في مجرد حصول انفتاح تجاه تجارة السلع، فان هذا المفهوم في ظل العولمة أصبح يشير إلى تخفيض أو إزالة العقبات التي تعيق حركة السلع ورؤوس الاموال والعمالة بوصفها شروطا لا غنى عنها لإحراز التكامل. الأمر الذي يستلزم تنسيق النظم القانونية وإقامة مؤسسات واتباع سياسات مشتركة بين الدول الاعضاء للوصول في النهاية إلى توحيدها أو جعلها أكثر تجانسا وكذلك الارتقاء بأنظمة البنية التحتية الشيء الذي من شأنه أن يضمن استمرار عدم التمييز ذلك أن التباين في التشريعات والمعايير والقواعد التنظيمية يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المعاملات وتقليص التجارة البينية الاقليمية ويعيق انسيابية تدفق رأس المال وحرية انتقال الاشخاص (صندوق النقد العربي، 2006، ص 29).[17]

وعموما فان هناك العديد من التدابير التي يمكن اعتمادها للدفع قدما بعملية الاندماج الاقتصادي المغاربي والاسهام بشكل مباشر في تعزيز التجارة الخارجية للبلدان المغاربية (صندوق النقد الدولي، 2018، ص ز) :[18]

-تحرير أسوا ق السلع والخدمات من خلال تخفيض القيود التنظيمية والادارية التي تشكل عائقا أمام تطوير الشركات المغاربية لنشاطاتها مثل الحواجز الجمركية والتدابير غير الجمركية. وكذلك تحرير أسواق رأس المال والعمل.

- إزالة الحواجز البينية أمام التجارة واستغلال الامكانات التجارية القائمة (تحرير أسوا ق السلع والخدمات) من خلال تخفيض القيود التنظيمية والادارية التي تشكل عائقا أمام تطوير الشركات المغاربية لنشاطاتها مثل الحواجز الجمركية والتدابير غير الجمركية. وكذلك تحرير أسواق رأس المال والعمل.
- تنويع المنتجات للرفع من مستوى المبادلات داخل المنطقة المغاربية وابتكار منتجات تصديرية جديدة. وزيادة الفرص المتاحة أمام القطاع الخاص لتعزيز التكامل. وكذلك إلغاء المعوقات المرتبطة بمراقبة الصرف على العمليات الجارية سواء تعلق الامر بتسوية الواردات أو البيع الفوري والآجل للسلع المصدرة (المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، البنك الافريقي للتنمية، (2019)، ص ص 07-10). [19]
- تعميق التكامل الاقتصادي من خلال إيلاء العناية الكافية لتقارب المؤسسات التكاملية كما توحي بذلك تجربة الاتحاد الاوروبي، وذلك عبر تفعيل دور المؤسسات التكاملية المشتركة القائمة (مثل البنك المغربي للاستثمار) وإنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة لدعم التكامل.
- وضع سياسات صناعية مغاربية داعمة للاندماج، وخلق سلاسل قيمة إقليمية جديدة بغية تأمين التحكم في سلاسل الامداد. واستخلاص الدروس والعبر من جائحة كوفيد -19 (Banque Maghrebine d'investissement et de commerce extérieur (2020) , p69[20]
- توسيع الشراكات ومحاولة الوصول إلى وجهات جديدة. وخاصة مع تكتلات من نوع جنوب – جنوب من خلال تحسين القدرة التنافسية.

خاتمة:

تتقاسم البلدان المغاربية العديد من الخصائص المشجعة على تحقيق التكامل الاقتصادي. فبالإضافة إلى مقومات الدين واللغة والتاريخ المشترك تتمتع هذه البلدان بموقع جغرافي استراتيجي، وتحتضن موارد بشرية ومادية وفيرة من شأنها العمل على دفع المسار التكاملي وتكوين تكتل اقتصادي إقليمي منافس.

وبما أن مستوى التكامل يقاس بالتطور الحاصل في مستوى التعاون في التجارة والاستثمار، فإن مؤشرات التجارة الخارجية والبينية لبلدان المغرب العربي تشير بشكل عام إلى أن مستوى التكامل

الاقتصادي لهذه البلدان كان أقل بكثير من تكتلات في قارات مختلفة من العالم في وضعية اقتصادية مماثلة، بل وحتى أسوأ من المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول المغاربية. الامر الذي يمكن أن يفسر بمحدودية وعدم تنوع القاعدة الانتاجية بشكل يسمح بتكامل المنتجات. وكذلك عدم اتساق التشريعات والقواعد التنظيمية والسياسات وإقامة مؤسسات تكاملية مشتركة.

وقد تبين من الادبيات الاقتصادية أن تعميق التكامل الاقتصادي يوفر العديد من المزايا على صعيد التجارة الخارجية مثل تحقيق مستوى من التنوع في هيكل الانتاج وتوسيع القاعدة التصديرية وخلق فرص العمل. وبالتالي فان تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي يشكل آلية مناسبة لتعزيز التجارة المغاربية البينية وحتى العالمية. ذلك أن انفتاح المنطقة المغاربية على نفسها من خلال إزالة الحواجز أمام التجارة البينية وفتح الباب أمام تدفق حركة رؤوس الاموال بحرية أكبر وتنسيق الجهود المشتركة للتجارة والاستثمار يمكن أن يزيد من فرص تنوع القواعد الاقتصادية وصلابتها وتنويع النسيج الصناعي والاستفادة من وفورات الحجم لسوق تضم أكثر من 100مليون مستهلك.

قائمة المراجع:

[1]) مصطفى الفلالي. (1989)، المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

[2]) المعهد العربي للتخطيط بالكويت، (2009)، الاستثمارات البينية العربية، جسر التنمية، السنة الثامنة، العدد ال 88 ديسمبر.

[3]) المعهد العربي للتخطيط بالكويت، (2009)، الاستثمارات البينية العربية، جسر التنمية، السنة الثامنة، العدد ال 88 ديسمبر.

[4]) صبيحة بخوش، (2010)، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

[5]) صبيحة بخوش، (2010)، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

[6])صندوق النقد العربي، (2020)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

[7]) صندوق النقد العربي، (2020)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

[8]) أعمر طهاري، (2013)، خطط عمل المؤتمرات السابقة حول الاندماج الاقليمي لاتحاد المغرب العربي لماذا كان التقدم محدودا؟" ، المؤتمر الخامس حول الاندماج المغاربي ، نواكشوط 8-9/يناير

كارلوس لوبيز، (2016)، التقدم ببطء نحو التكامل ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد53، يونيو 2016[9])، صندوق النقد الدولي, ص.

[10]) المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، البنك الافريقي للتنمية، (2019)، تقرير حول الاندماج الاقليمي في المغرب العربي: القطاع الخاص : التحديات والآفاق. [10].

[11]) أحمد الكواز، (2010)، اندماج اقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربي "، سلسلة الخبراء العدد 37، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، يونيو 2010،.

[12]) محمد محمد مصطفى البنا، (2004)، التحديات العالمية التي تواجه الصناعات التحويلية العربية ودور التكامل الاقتصادي في مواجهتها، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، عمان- الاردن، سبتمبر.

[13]) -محمد محمد البنا، (2005)، سبل زيادة جاذبية الدول الافريقية للاستثمارات الاجنبية المباشرة، مؤتمر التكامل الاقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مايو 2005،

) صندوق النقد العربي، (2006)، التكامل الاقتصادي العربي: التحديات والافاق. [14]

) صندوق النقد العربي، (2006)، التكامل الاقتصادي العربي: التحديات والافاق ،[15]

[16]) صندوق النقد الدولي،(2018)، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد.

[17]) صندوق النقد العربي، (2006)، التكامل الاقتصادي العربي :التحديات والافاق ،(تحرير سعود البريكان وآخرون)، وقائع الندوة المنعقدة في 24/23فبراير ، أبوظبي ، الامارات العربية المتحدة.

[18]) صندوق النقد الدولي، (2018)، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد.

[19]) المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، البنك الافريقي للتنمية، (2019)، تقرير حول الاندماج الاقليمي في المغرب العربي. القطاع الخاص: التحديات والآفاق.

[20] - Banque Maghrebine d'investissement et de commerce extérieur (2020)، Impacts économiques، financiers، et sectoriels de le crise de la pandémie du covid-19 sur les pays du Maghreb. Tunis (Tunisie).